الأمم المتحدة

A/64/324

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٣٢ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

أرسل الأمين العام في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مذكرات شفوية إلى إسرائيل وسائر الدول الأعضاء وجّه انتباهها فيها إلى الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة من ٩١/٦٣ إلى ٩٤/٦٣، وطلب منها موافاته بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ هذه القرارات. وجاء رد مؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ من إسرائيل على الطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٩٤/٦٣. ويتضمن هذا التقرير النص الكامل للرد. ولم ترد أي معلومات من الدول الأعضاء الأخرى بشأن تنفيذ القرار ٩٤/٦٣.

* A/64/150.

030909 030909 09-49262 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٩٤/٦٣ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - ففي مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وجّه الأمين العام انتباه الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى قرارات الجمعية العامة من ٩١/٦٣ إلى ٩٤/٦٣ المؤرخة جميعا ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وطلب منها إبلاغه، بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بأي خطوات اتخذتها حكومتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذه القرارات.

٣ - وأرسل الأمين العام أيضا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مذكرة شفوية إلى سائر الدول الأعضاء وجّه انتباهها فيها إلى الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة من ٩١/٦٣ إلى ٩٤/٦٣، وطلب منها موافاته بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ هذه القرارات.

٤ - وجاء رد مؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ من إسرائيل على الطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٩٤/٦٣، نصه كما يلي:

> إن إسرائيل، على الرغم من تصويتها ضد هذه القرارات، كما صوتت ضد القرارات المماثلة التي اتخذتها الجمعية العامة في الماضي، تود الإعراب عن دعمها للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وتؤكد إسرائيل مجددا بهذا الخصوص عزمها على مواصلة تيسير تقديم الأونروا الخدمات الإنسانية الضرورية للمستفيدين في الميدان.
>
> وقد خففت إسرائيل إلى حد كبير التقييدات الأمنية في الضفة الغربية في الأسابيع والأشهر الأخيرة، حيث فككت ثلثي نقاط التفتيش التي كانت قائمة (٢٧ نقطة من أصل ٤١)، كما أزالت ١٤٠ من الحواجز الترابية على الطرق خلال العام الماضي. وقد أدت هذه التطورات الإيجابية، التي لاحظها ممثل المجموعة الرباعية مع الاستحسان، إلى تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية. وتواصل إسرائيل أيضا تيسير دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية إلى غزة. فخلال الفترة الممتدة من استيلاء حماس على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دخلت غزة ٥٤٢ ٣٥ شاحنة تحمل ٨٧٠ ٨١٣ طنا من الإمدادات الإنسانية مارة بنقاط عبور من إسرائيل. وكذلك لا تزال كميات كبيرة من الإمدادات تدخل غزة باستمرار عبر نقاط العبور، إذ وصل إلى غزة في الفترة من

كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩ ما يزيد على ٠١٤ ٤٠٨ طنا من المعونة و ٠٣٤ ٥٥ مليون لتر من الوقود.

وعلى الرغم من التزام إسرائيل بالمفاوضات الثنائية مع السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨، فقد استمر الإرهاب الفلسطيني دون هوادة ولا يزال حقيقة تُنذر بالخطر. فمنذ عام ٢٠٠١ أُطلق على إسرائيل من غزة ما يزيد على ٩٠٠ ٨ صاروخ وقذيفة هاون، أكثر من ١٠٠ ٣ منها في عام ٢٠٠٨. ولم تقتصر حملة العنف هذه على نيران الصواريخ المطلقة من غزة. وفي خمسة أحداث منفصلة خلال عام ٢٠٠٨ نفذ إرهابيون فلسطينيون متمركزون في الضفة الغربية هجمات إرهابية خلّفت ١٢ قتيلا وعشرات الجرحى من المدنيين الإسرائيليين. ومما يثير الانزعاج أن القرارات المذكورة لا تشير إلى شيء مما ورد أعلاه.

وعلى الرغم من تأييد إسرائيل لأنشطة الأونروا الإنسانية فإن القلق يساورها إزاء البواعث السياسية للقرارات المذكورة، وتظل إسرائيل منشغلة البال لكون هذه القرارات ترسم صورة متحيزة لا تعكس الواقع في الميدان. وفضلا عن ذلك فإن قلق إسرائيل بهذا الصدد يمتد إلى كثير من البيانات العلنية لمسؤولي الأونروا، التي تكتسي طابعا سياسيا واضحا وتنم عن لهجة متحيزة. وينبغي للأونروا، بوصفها كيانا محترفا وإنسانيا، أن تلزم جانب الحذر بتجنب التطرق إلى المسائل الخلافية ذات الطابع السياسي.

وتفضل إسرائيل أن تُوَحَّد القراراتُ المتعلقة بالأونروا وتزال منها اللغة السياسية الدخيلة. وفضلا عن ذلك تحث إسرائيل الأمين العام والأونروا على العمل مع الجهات المعنية للنظر في الوسائل التي تمكن الأمم المتحدة من تحسين سبل النهوض برفاه الشعب الفلسطيني.

وبهذا الصدد تفضل إسرائيل تطبيق مبادئ موحدة في السياق الفلسطيني توجه الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين. وينبغي على الأخص أن تحدد ولاية الأونروا استحقاق خدماتها بما يتسق مع السياسات الموحدة للأمم المتحدة في هذا المجال. وفضلا عن ذلك ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا التعزيز الفعلي في السياق الفلسطيني لأهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع وهي إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محليا.

وتشكل قرارات الجمعية العامة السنوية المتعلقة بالأونروا انحرافا عن السياسة الموحدة للأمم المتحدة في مجال شؤون اللاجئين، تكمن وراءه دوافع سياسية. وقد

أدى تسييس هذه المسألة الإنسانية الصرفة إلى تفاقم أحوال اللاجئين الفلسطينيين، بالحيلولة دون اعتماد حلول عملية لاحتياجاتهم، مثل تلك التي طُبقت بنجاح في حالات عدد كبير من مجموعات اللاجئين حول العالم. وتحث إسرائيل الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة لتشجيع إدخال تغييرات في هذه القرارات تكفل اتساق ولاية الأونروا مع المبادئ العامة التي تهتدي بها الأمم المتحدة في سياساتها بشأن اللاجئين.

٥ - ولم تقدم الدول الأعضاء الأخرى أية معلومات بشأن الطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٩٤/٦٣.